



قواعد فقه البيئة

هناك العديد من القواعد الفقهية في مصادر الفقه الإسلامي، ولكنها لم تحظ بأرضية مؤاتية لاصطيادها وإبرازها في ساحة الفقه، وهذه الأرضية قد تتمثل في تكوّن المجالات المستجدّة وحدوثها وبروزها على ساحة الواقع، وذلك انطلاقاً من أن هذه القواعد تكون بحيث لا يتشكّل لها معنى ولا كياناً إلا بوقوعها ناظرة إلى هذه المجالات. وتعبير آخر: لا يتسنّى المجال - نوعاً ما - لفهم هذه القواعد والكشف عنها، وطرحها على طاولة البحث والمناقشة الفقهية إلا بوقوع المجالات التي كانت القواعد ترتبط بها، وهذا لا يغيّر إن كانت مثل هذه القواعد ذات جذور في الفقه وعلى لسان الفقهاء في غير واحد من المطالب.

ويمكن القول: أن المجال البيئي يعدّ من هذه المجالات التي لها قواعد خاصة بها، وسنذكر بعض هذه القواعد خلال البحث.

هذا المقال يحاول التركيز على قواعد فقهية مهمة أمكن التحرك على أساسها بهدف معالجة جادة لقضايا البيئة الرئيسية.

وهذه القواعد ما يلي:

القاعدة الأولى: قاعدة الملكية الشاملة للناس:

توسّع العلامة المفكر الشهيد السيد محمد باقر الصدر في الدائرة اليهودية للملكية، وأدرج تحتها أقساماً عدة كما يلي:

(١) الملكية الخاصة؛ وهي تعني اختصاص شخص - سواء كان حقيقياً أو حقوقياً - بمال معين، ممّا يجعله يمتلك حقاً في أن يحرم غيره من جميع أشكال الانتفاع به.

(٢) ملكية الدولة؛ وهي تعني تملك الدولة الإسلامية للمال، على نحو يخوّل لها التصرف في رقبة المال نفسه في إطار رعاية المصالح التي هي مسؤولة عنها؛ كتملكها للمعادن.

(٣) ملكية الأمة؛ وهي تعني تملك الأمة الإسلامية لمال من الأموال؛ كملكيتها للأرض العامرة المفتوحة بالجهاد.

(٤) ملكية الناس؛ وهي تعني ملكية عموم الناس لمال من الأموال؛ كملكيتهم للبحار مثلاً^١. وقد أدرج القسمين الأخيرين في عنوان ملكية العامة، وطبعاً لا يعني هذا الإدراج إلغاء ما بينهما من اختلاف وتفاوت.

كما اعتبر المفكر الكبير الصدر أن ملكية الناس تعني ثبوت أثرين: أحدهما سلبي وهو عدم السماح للفرد أو الجهة الخاصة بتملك المال، والآخر إيجابي وهو السماح للجميع بالانتفاع به.

ونضيف قسماً آخر إلى هذه الأقسام، وهو ما يمكن أن نسميه بملكية الناس الشاملة، ويبرز معنى مثل هذه الملكية في إطار النظر إلى أفق البيئة، فهي ملكية تشمل الغابات أو الأراضي أو المياه التي تمتلكها جهات خاصة أو دول خاصة.

وهذا الوصف (أي: الشاملة) يعكس فرق هذا القسم مع ملكية الناس التي ذكرها العلامة الكبير الصدر، حيث إن الملكية التي ذكرها يعني ملكيتهم على أشياء خاصة كالبحار مثلاً، مما يجعلها لا يسمح للأفراد بتملكها، وعليه فهي ملكية غير شاملة، وطبعاً في عرض الملكية الخاصة، أو ملكية الأمة، بينما الملكية التي طرحناها تتميز بخصوصيات أهمها:

أولاً: هي شاملة بمعنى أن الأشياء التي تعلّقت بها الملكية الخاصة، أو ملكية الأمة،

واقعة تحت هذه الملكية الشاملة.

ثانياً: هي - وبالنظر إلى كونها شاملة - ليست في عرض الأقسام الأخرى من الملكية، بل هي في طولها.

ثالثاً: وهذه الملكية - ونظراً إلى كونها في طول الأقسام الأخرى - ليس أثرها حرمان الأشخاص عن تملك ما كان واقعاً تحتها، بخلاف ما طرحه كملكية للناس، حيث كان أثرها عدم السماح للفرد أو الجهة الخاصة بتملك المال، كما قلنا، وإنما كان أثر هذه الملكية عدم السماح للأشخاص أو الجهات أو الدول بالتنصيفات التي تؤدي إلى تخريب أجزاء من البيئة وإن كان ما يتصرف فيه ملكاً لهؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات أو الدول.

رابعاً: إن الذي ذكره من «ملكية الناس» يراد من «الناس» فيه - الذين كان الانتفاع من البحار والأنهار... مسموحاً لهم حسب الفرض - هم هؤلاء الموجودون من البشر حالياً، بخلاف ما طرحناه في إطار النظر إلى البيئة، فإن المقصود من الناس فيه: كل من الجيل الحاضر والأجيال القادمة، ومن هنا لا يسمح حسب هذه الملكية للجيل الحاضر أن تكون استفادته من البيئة على نحو لا يبقى مجال الاستفادة من مواهبها ومعادنها للأجيال القادمة.

وقضية كون الطبيعة ملكاً للأجيال مما احتل مكانة بارزة في الأدبيات البيئية، وتمثل بصورة واضحة مفهوماً تشكل الإطار الفكري البيئي على أساسه، مما جعل علماء البيئة يلغون في رؤيتهم العلمية حيثية تملك الأفراد أو الجهات أو الدول.

ومثل هذه الملكية تشير إليها الآية الشريفة " والأرض وضعها للأنام".

كما تفيد بها بعض الأحاديث، مثل الحديث النبوي الشريف الذي رواه ابن عباس "الناس شركاء في ثلاث: الماء، والنار، والكلاء"^٢.

وعدم أخذنا لهذا المفهوم من الملكية من هذه النصوص ناجم عن تعود أذهاننا على المفهوم الراجح من الملكية، فكانت النتيجة أننا عندما نواجه مثل لفظة «الشركاء» مثلاً

في الرواية النبوية المشار إليها، نمرّ عليها مرور الكرام، أو نحملها على معنى غير بيئي. من الشركة، مع أن المشكلة تكمن في وجود حالة النقص في ذهنياتنا من جهة عدم الالتفات إلى خطورة القضايا البيئية، وإلى نظرة الإسلام إلى البيئة.

تطبيقات بيئية:

١- الحفاظ على المحميات الطبيعية:

المحميات الطبيعية (Natural Park) كثيرة، فمنها: الغابات المحتوية على أنواع نادرة من النباتات أو الحيوانات، ومنها: المناطق الساحلية المشتملة على أنواع نادرة من الأحياء المائية والشعاب المرجانية، ومنها: الأراضي الرطبة المتضمنة على الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية. والحفاظ على المحميات الطبيعية يعني اتخاذ إجراءات لازمة للحد من الأنشطة التي لها تأثير سلبي عليها.

٢- الحد من الرعي الجائر:

الرعي الجائر (Over Grazing) يحصل فيما إذا مكنت مجموعة كبيرة من الحيوانات بأن تتغذى على بقعة محدودة من المراعي بهدف الازدياد في إنتاج اللحوم. وبما أن الرعي الجائر قد يؤدي إلى التصحر، يمكن الاستناد إلى مثل هذه القاعدة لإثبات لزوم الحد من الرعي الجائر.

٣- إزالة الغابات (Deforestation).

وموارد كثيرة أخرى على هذا الصعيد.

القاعدة الثانية: قاعدة اختلال النظام:

ولاستنطاق قابليات هذه القاعدة للتطبيق على قضايا البيئة، والوقوف على سعة دائرة الاستفادة منها لحل هذه القضايا من منظور إسلامي، يتعين في البدء التنبيه إلى أمرين:

- عرض لمفهوم كل من مصطلحي «التوازن البيئي» و«اختلال التوازن».

- رؤية القرآن الوصفية حول قضية اختلال التوازن البيئي.

الأمر الأول: عرض لمفهوم كل من مصطلحي التوازن البيئي واختلال التوازن:

(أ) مصطلح التوازن البيئي:

مصطلح التوازن البيئي يعدّ من المصطلحات الرئيسية في مجال علم البيئة، وهو يعني ما يتمتع به نظام الطبيعة من روابط ديناميكية متداخلة لأجزائها، تنتج عن هذه الروابط دورات طبيعية ومتناسقة تمكّن الطبيعة على إدامة الحياة على سطح الأرض. ومن خلال تحليل هذا التعريف، نصل إلى كونه متضمناً للعناصر التالية:

(١) امتلاك أجزاء الطبيعة لعلاقات فيما بينها بعضها مع البعض.

هذه العلاقات موجودة بين مجموعة الكائنات الحية من جهة، وبين مجموعتي الكائنات الحية والكائنات غير الحية من جهة أخرى.

(٢) ديناميكية هذه العلاقات في ذاتها.

(٣) إنتاج هذه العلاقات الديناميكية لحصول دورات طبيعية وبيولوجية.

(٤) استقرار نظام للطبيعة يتضمّن تنظيمًا ذاتياً إثر وجود تلك العلاقات (النظام

الإيكولوجي (Ecosystem).

(٥) سببية هذا التنظيم الذاتي المتبادل بين الطبيعة والحياة لبقاء الحياة .

(٦) تسمية الحالة الحاصلة من توفّر مجموع هذه العناصر بالتوازن البيئي .

(٧) كون امتلاك نظام الطبيعة للتوازن يعني عدم الإخلال بهذا التوازن، بحيث يعمل

بشكل تلقائي على إعادته.

وللتوازن في الطبيعة مصاديق وتجليات عديدة، أذكر على سبيل المثال التوازن

الموجود بين الأوكسجين وغاز الكربون، وللوقوف على عمق وأبعاد هذا التوازن، ننبّه

إلى أن هذا التوازن في الحقيقة يتضمن توازنات ثلاثة:

أولاً: التوازن الحاصل بين نسبة تواجد الأوكسجين والكربون على وجه الأرض

وبين ثلثة الانحيازات إليهما.

إنّ الحياة على وجه الأرض بين خطرين من ناحية غاز ثاني أكسيد الكربون (والذي جمع بين أن يكون غازاً ساماً للإنسان من جهة، وغذاء للنباتات من جهة أخرى): خطر زيادة نسبة هذا الغاز في الجو (والتي هي أقل من واحد بالمئة) وخطر نقصانه فيه؛ فإنّ زيادته ولو بمقدار قليل تنتهي إلى زوال الحياة وموت الإنسان، كما أن نقصانه يؤدي إلى زوال حياة النباتات، وبالتالي إلى الاختلال في حياة الإنسان؛ إذ الأوكسجين - والذي هو مهم لتنفس الانسان، بل تنفس جميع الكائنات الحية التي تعتمد على الهواء في تنفسها - يتكوّن من النباتات خلال عمليات التركيب الضوئي.

كما أن حياة الإنسان بين خطرين من ناحية الأوكسجين: خطر زيادته وخطر نقصانه، فزيادة نسبته (والتي هي ٢١ بالمئة) في الغلاف الجوي، تنتهي إلى احتراق الأرض، ونقصان هذه النسبة تنتهي إلى موت الإنسان والحيوان اختناقاً! ثانياً: التوازن الحاصل بين أخذ الإنسان والنبات للأوكسجين والكربون وبين إطلاقهما لهما .

التوازن القائم من جهة: بين عمليتي إطلاق النبات وأخذ الإنسان للأوكسجين، ومن جهة أخرى: بين عمليتي إطلاق الإنسان وأخذ النبات لغاز الكربون، وبيان آخر: أنّ الأوكسجين تتوازن فيه عملية تنفس الإنسان مع عملية التركيب الضوئي للنبات، كما أنّ غاز الكربون تتوازن فيه عملية أخذه من قبل النبات مع عملية إطلاقه من قبل الإنسان.

ثالثاً: التوازن بين كميّة النباتات وحجم الغلاف الجوي.

إنّ النباتات تتواجد على وجه الأرض بالكمية المحتاج إليها لاستهلاك الكربون وإيجاد الأوكسجين.

والحقيقة أنّه لولا هذا الثالث (أي: التوازن القائم بين كميّة النباتات وحجم الغلاف الجوي) لما حصل التوازن الثاني (أي: التوازن القائم بين أخذ وإطلاق الأوكسجين والكربون) كما أنّه لولا هذا الثاني لما حصل التوازن الأوّل الذي هو التوازن القائم بين نسبة تواجد الأوكسجين والكربون على وجه الأرض ونسبة احتياج الحياة إليهما.

(ب) مصطلح إختلال التوازن البيئي:

إنّ لاختلال التوازن في الطبيعة نوعين، وهما:

النوع الأوّل: الاختلال الناجم عن الكوارث الطبيعية، مثل الاختلالات الناشئة عن العواصف والأعاصير والزلازل والمد البحري و الفيضانات والجفاف.

النوع الثّاني: الاختلال الناتج عن التدخل المباشر للإنسان في البيئة وسوء تصرفاته فيها، سواء ما يتمّ منه بالخطأ مثل حدوث تسرّب غازات سامة من مصنع كيماويات أو تسرب النفط من ناقلة نפט أو ما يتمّ عن عمد مثل استخدامه لأسلحة الدمار الشامل.

ولتمييز هذا الثاني عن النوع الأوّل، لا بدّ من التركيز على ما يتوفّر له من عناصر وخصائص، وهي ما يلي:

أولاً: اختلال التوازن البيئي :

إنّ الذي يسمّى في الأدبيات البيئية باختلال التوازن البيئي، ويعدّ خطراً عظيماً على الغلاف الغازي، وينتهي إلى الاحتباس الحراري، ويجعل الطبيعة عرضة للتلوث الشديد، هو هذا الاختلال الذي تكمن جذوره في الإنسان.

ثانياً: مسؤولية الإنسان عن هذا الاختلال .

هناك معنيان للتوازن: أحدهما: التوازن الموجود في الطبيعة، وهو ما مرّ من كونه ما يتمتّع به نظام الطبيعة من روابط ديناميكية متداخلة لأجزائها تنتج عنها دورات طبيعية ومتناسقة بين هذه الأجزاء، تقدر الطبيعة بسببها على إدامة الحياة على سطح الأرض. وهذا المعنى هو المعنى الأساسي والأصلي للتوازن، غير أنّه يوجد في قبالة هذا المعنى، معنى آخر وهو عبارة عن التوازن بين الاستفادة من الطبيعة ومواردها وبين مقتضيات حفظها لاسيما للمستقبل.

والفرق بين المعنيين يتمثّل في كون الأوّل عبارة عن التوازن الموجود، والثاني عبارة عن توازن لا بدّ من إيجادها، ذاك الأوّل توازن طبيعي وأصلي وهذا الثاني انساني وسلوكي. والثاني يجب أن يراعيه البشر في استفادته من الأرض وموابعها حتّى يبقى

Archive of SID

ذلك التوازن الأصل المتواجد في الطبيعة.

ومن هنا يعلم أنّ السبب الرئيسي لاختلال التوازن البيئي: فقدان التوازن السلوكي الانساني، أي: بمجرد بروز اختلال في التصرفات الانسانية إزاء الطبيعة، يقع التوازن البيئي عرضة للاختلال.

وعليه: فإنّ الإنسان هو العامل الذي يقف وراء اختلال التوازن البيئي. وقد شغل اعتبار الانسان كمسؤول عن اختلال التوازن البيئي حيزاً هاماً في الأدبيات البيئية. ثالثاً: انتهاءه إلى نتائج سلبية.

إنّ الآثار السلبية التي تتركها الكوارث الطبيعية تقتصر على المناطق التي تقع هذه الأحداث فيها، بينما التدميرات التي يقوم بها البشر ضد البيئة لا يبقّى تأثيرها على مناطق وقوعها، بل ستأخذ تأثيرات هذه التدميرات بشكل تدريجي - بل وحتّى بشكل دفعي أحياناً وفي بعض الموارد - بعداً عالمياً كبيراً هو اعمق من تأثيراتها المحلية بكثير، حتى أمكن إرجاع وقوع بعض الكوارث الطبيعية إلى ظروف حصلت كنتيجة للتصرفات السيئة التي قام بها الإنسان ضدّ البيئة. وتعبير آخر: أنّ الاختلال الذي يسببه الإنسان سينتهي إلى المزيد من الأسباب الطبيعية المدمرة للطبيعة.

رابعاً: انتهاءه إلى نتائج ممتدة عبر الزمن.

الأمر الثاني: رؤية القرآن لقضية التوازن البيئي أو اختلاله:

أولاً: حول قضية التوازن البيئي:

إنّ مبدأ التوازن من المبادئ المحورية والمكرّرة في القرآن، وقد استفاد القرآن في إبداء هذا المبدأ من أدبيات خاصّة تتناسب مع الأسلوب القرآني في طرح القضايا الكونية من التركيز على ارتباط كل ظاهرة كونية بالله سبحانه ونسبة خلقها وتديرها إليه. والذي يبرز في الأدبيات القرآنية المتعلقة بهذا المجال ثلاثة مصطلحات، هي:

- قَدَر، يقول سبحانه: " إنا كل شيء خلقناه بقدر " .

- مقدار، يقول سبحانه: " وكل شيء عنده بمقدار " .

- موزون، يقول سبحانه: "والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون".

ثانياً: حول قضية اختلال التوازن البيئي.

كيف واجه القرآن قضية اختلال التوازن البيئي؟ وكيف وصفه؟ نشير فيما يلي إلى آيتين تفيدان الرؤية الوصفية القرآنية حول هذه القضية.

- يقول سبحانه: [ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ].

- ويقول سبحانه: "وإذا تولَّى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل". إن فكرة التركيز على دور ومسؤولية الإنسان إزاء البيئة، تجلّت بشكل أقوى في الكتاب المنزل حيث ركزت هاتان الآيتان في تبين السبب الذي يكمن وراء فساد الأرض وهلاك الحرث والنسل على عنصري "السعي الإنساني" و "الكسب الإنساني". وفي تركيز الآية الأولى على لفظة الأيدي ما لا يخفى من لفتها النظر إلى الآلة التي تتم التدخلات والتصرفات البشرية بها.

والآن ننتقل إلى قاعدة اختلال النظام لكي نشرحها ونبين مدى أهميتها ودورها في معالجة مشاكل البيئة، فنقول: إن قاعدة اختلال النظام من القواعد الهامة التي قد استند الفقهاء إليها في إثبات الكثير من الأحكام الفقهية، فمثلاً أثبتوا جواز أخذ الأجرة على الصناعات الواجبة بالاعتماد على هذه القاعدة، قائلين: إن حرمة أخذها توجب اختلال النظام، لوقوع أكثر الناس في المعصية بتركها أو ترك الشاق منها والالتزام بالأسهل، فإنهم لا يرغبون في الصناعات الشاقة أو الدقيقة إلا طمعاً في الأجرة وزيادتها على ما يبذل غيرها من الصناعات، فتسويغ أخذ الأجرة عليها لطف في التكليف بإقامة النظام.^٣ أو نفوا وجوب الاحتياط مستدلّين بأنه إذا أمر الشارع عامة المكلفين بالاحتياط يلزم من بنائهم على العمل به اختلال أمورهم، لكونه شاغلاً لهم فمن أكثر ما يتوقف عليه نظام أمورهم من التجارات والصناعات إن لم تقل بكونه شاغلاً

عن جميعها.^٤ أو شرطوا لزوم الفحص في قبول دعوى المديون للإعسار بالاستناد إلى هذه القاعدة، قائلين أنه لو بنى على عدم الفحص في دعوى الإعسار لأدّى إلى إبطال الحقوق كثيراً، بل إلى اختلال النظام لأنه ينجر إلى ادعاء كثير من المديونين الإعسار.^٥ وما إلى ذلك من الموارد.

وبالاستناد إلى هذه القاعدة أمكن إثبات حرمة التصرفات المخلة بنظام البيئة، بل إعمالها هنا يتم بطريق أولى فيما لو قلنا بإعمالها في تلك الموارد، حيث إنّه إذا كان الفقه لا يسمح لبعض الأفعال بحجة أنّها مما ينعكس بالسلب على جانب من معاش الإنسان ونظمه الاجتماعي أو الفردي - كما شاهدنا في الأمثلة التي ذكرناها - فكيف يسمح للتصرفات التي لها مساس عظيم بالنظام البيئي الذي يرتبط بمسار حياة الإنسان، ويمثّل اختلاله مأساة عظيمة للبشر تقضي على كيانه في الحاضر والمستقبل.

ولتوضيح أكثر نقول: إن قاعدة اختلال النظام تتجسد في مجالات ثلاثة:

- المجال الفردي.
- المجال الاجتماعي.
- المجال الحيوي.

فالذي راج في الفقه هو التمسك بهذه القاعدة في المجالين الأولين، فقد تمسك الفقهاء في موارد كثيرة لنفي وجوب أو حتى مشروعية العمل الذي يستلزم فعله اختلالاً لنظام المعيشة لفرد ما أو لمجتمع ما، أما المجال الحيوي فالحقيقة عدم صحة قياس الاختلال الحاصل فيه بالاختلال الحاصل في المجالين الأولين من حيث عظم وخطورة نتائجها السلبية التي تتركها على البشرية والتي تمتلك أبعاداً هي فوق التصور، فهذا الاختلال في الواقع يمثل اختلالاً في كيان البشر وحياته بجميع جوانبه. والنظام الذي يختل هنا هو النظام الأيكولوجي المتكون من النباتات والحيوانات والكائنات المجهرية والجمادات من الكيماويات والظروف الطبيعية والجيولوجية، وواقع هذا الاختلال - كما هو معلوم - هو توقف العمليات المعقدة والمتشابكة والمتراطة المتداخلة بين هذه الموجودات

والكائنات التي تمتلك العديد من المسارات المؤدية إلى تغير معدلات نمو الكائنات الحية والموصلة لها إلى حالة مستقرة من التوازن.

القاعدة الثالثة: قاعدة حرمة الحيوان:

بالرجوع إلى النصوص والأحكام الواردة حول الحيوانات ، أمكننا أن نطرح "حرمة الحيوانات" كقاعدة، ذهب بعض الفقهاء إلى أن للبهائم والدواب حرمة الروح نظير ما يكون للإنسان بحيث يوجب حرمة إتلافها ووجوب حفظها عن التلف^٦.

وإليك بعض ما ورد في ذلك:

(أ) لا يجوز الحلب إذا كان يضر البهيمة لقلّة العلف^٧.

(ب) وأن يقص الحالب أظفاره لئلا يؤذيها^٨.

(ج) يبقى للنحل شيء من العسل في الكوارة فإن كان أخذه العسل في الشتاء وزمن تعذر خروج النحل كان المتبقي أكثر وإن أقام شيئاً مقام العسل لغذائها لم يتعين إبقاء العسل^٩.

(د) دود القز يعيش بورق التوت فعلى مالكة تخليته لأكله^{١٠}.

(هـ) لا يجوز نزع لبن الدابة بحيث يضر ولدها وإنما يجلب ما فضل عن ري ولدها ويعني بالري ما يقيمه حتى لا يموت^{١١}.

(و) جواز الغصب فيما إذا لم يجد المالك ما ينفقه على الحيوان وامتنع الواجد له من البيع بمثل جواز ذلك لحفظ نفسه، غير أنه يلزمه المثل أو القيمة^{١٢}.

وعليه فإن قاعدة حرمة الحيوانات تدل على: (١) لزوم حفظ جميع الحيوانات من التلف (٢) وجوب نفقة البهائم (٣) عدم إيذاء الحيوان.

(ز) وردت في باب الصلاة قاعدة فقهية، هي: أن السفر إذا كان إلى معصية فالصلاة فيه تامة ، وقد طبقت هذه القاعدة في فقه الإمامية على ما إذا كان السفر إلى صيد اللهو^{١٣}، يبعثنا ندرك الاهتمام الفقهي بقضية المحافظة على البيئة ، فقد ورد عن زرارة

أنه سأل الإمام الباقر عن يخرج بأهله بالصقور والبزاة والكلاب ينزلون المدينة والليستين والثلاثة هل يقصر من صلاته أم لا يقصر؟ فأجاب: إنما خرج في هو لا يقصر، كما قد ورد عن الإمام الصادق قوله: "إن التصيد مسير باطل لا يقصر الصلاة فيه" ، وكذلك قوله: "يتم لأنه ليس بمسير حق" ، وكذلك قوله في الإجابة على السؤال عن الرجل يخرج إلى الصيد مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة يقصر أو يتم؟ "إن خرج لقوته وقوت عياله فليقصر وليقصر ، وإن خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامة.

(ح) قاعدة الحيوان الذي حرم أكله، حرم صيده.

أنه من الامكان بمكان أن يقال: إن فلسفة تحريم أكل الكثير من الحيوانات الحفاظ على التوازن البيئي، وسيما الحيوانات التي ثبت أن أكلها لا يتضمن ضرراً. وهذا يظهر جلياً فيما إذا نلتفت إلى نظر بعض الفقهاء الذاهبين إلى أن الحيوان الذي حرم أكله، حرم صيده.

(ط) تطبيق "الباغي" على الصائد .

قال الإمام الصادق في قول الله تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد): الباغي باغي الصيد ، والعادي السارق، وليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطررا إليها، هي حرام عليهما ليس هي عليهما كما هي على المسلمين.

(ي) ما ورد من النصوص حول الحيوانات:

- عن ابن عمر أن النبي (ص) قال: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فلا هي أطعمتها ولا أرسلتها تأكل من خشاش الأرض».

- عن أبي هريرة عن رسول الله (ص) قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت»^{١٣}.

- عن الامام جعفر بن محمد عليه السلام، عن آبائه، قال: «قال رسول الله (ص): للدابة على صاحبها خصال [ست]، يبدأ بعلفها إذا نزل، ويعرض عليها الماء إذا مرّ به، ولا يضرب وجهها فإنها تسيح بحمد ربّها، ولا يقف على ظهرها إلا في سبيل الله، ولا

يحملها فوق طاقتها، ولا يكلفها من المشي إلا ما تطيق»^{١٤}.

- ما رواه الصدوق مرسلًا، قال: وقال رسول الله (ص) في قول الله عزّوجلّ: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربّهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)^{١٥} قال: «نزلت في النفقة على الخيل»^{١٦}.

عن الامام جعفر بن محمد عليه السلام، قال: «للدابة على صاحبها ستّة حقوق: لا يحملها فوق طاقتها، ولا يتخذ ظهرها مجالس يتحدث عليها، ويبدأ بعلفها إذا نزل، ولا يسمّها ولا يضرها في وجهها فإنّها تسبّح، ويعرض عليها الماء إذا مرّ به»^{١٧}.

عن الامام جعفر بن محمد عليه السلام، عن آبائه (ع) قال: «ونهى رسول الله (ص) عن ضرب وجوه البهائم، ونهى عن قتل النحل، ونهى عن الوسم في وجوه البهائم»^{١٨}.

قال الامام علي بن ابي طالب (ع): قال رسول الله (ص): لا يرتدّ ثلاثة على دابة فإنّ أحدهم ملعون»^{١٩}.

السكوني بإسناده أنّ النبي (ص) أبصر ناقة معقولة وعليها جهازها، فقال: «أين صاحبها؟ مروه فليستعدّ غداً للخصومة»^{٢٠}.

عن الامام الصادق عليه السلام قال: «أقذر الذنوب ثلاثة: قتل البهيمة، وحبس مهر المرأة، ومنع الأجير أجره»^{٢١}.

عن الامام جعفر بن محمد عليه السلام، قال: «إنّ امرأة عذبت في هرة ربطتها حتّى ماتت عطشاً»^{٢٢}.

روي عن رسول الله (ص) أنّه قال: «من نقى شعيراً لفرسه ثمّ قام به حتّى يعلفه عليه كتب الله له بكلّ شعيرة حسنة»^{٢٣}.

ما روي عن النبي أنّه قال: «لعن الله من مثلّ بالحیوان» وفي رواية: «لعن الله من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً»^{٢٤}.

وفي نهج البلاغة عن الإمام علي (ع): «والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت»^{٢٥}.

وجاء فيما كتبه (ع) الى بعض من استعمله لأخذ الصدقات: «... فإذا أخذها أميّنك فأوعز إليه ألا يحول بين ناقة وبين فصيلها، ولا يصّر لبنها فيضّر ذلك بوليدها، ولا يجهدّها ركوباً، وليعدل بين صواحباتها في ذلك وبينها، وليرفقه على اللاغب، وليستأن بالنقب والظالع، وليوردها ما تمرّ به من العُدْر، ولا يعدل بها عن نبت الأرض إلى جواد الطّرق، وليروحها في الساعات، وليمهّلها عند النطاف والأعشاب حتّى تأتينا بإذن الله بدءاً منقبات غير مُتعبات ولا مجهودات...»^{٢٦}.

القاعدة الرابعة: قاعدة الإسراف:

الإسراف لغة: تجاوز القصد، وفي الاصطلاح: صرف أكثر مما ينبغي أو مجاوزة الحد. وبالرجوع إلى النصوص يفهم أنّ الإسراف يتحقّق بأيّ تجاوز عن أي حدّ من حدود أي شيء، وقد ورد عن عبد الله بن عمر قال:

"مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم بسعد وهو يتوضّأ، فقال: ما هذا السرف يا سعد؟ فقال: أوفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جار"^{٢٧}.

وأيضاً ورد عنه (صلى الله عليه وآله):

"في الوضوء إسراف، وفي كل شيء إسراف"^{٢٨}.

وقد سئل الإمام الصادق عليه السلام ما أدنى ما يجيء من الاسراف؟ قال: ابتذال ذلك ثوب صونك، وإهراق فضل إنائك، وأكلك التمر ورميك بالنوى ها هنا وها هنا"^{٢٩}.

وعليه فإنّ شمول قاعدة الإسراف للتصرفات التي تهدر الثروات البيئية، مما هو قطعي، بل شمولها لهذه التصرفات مما هو أكد وأولى من شمولها للمجاوزات الساذجة التي قد يرتكبها الإنسان عند تصرفه في مثل مائه أو غذائه؛ حيث إنّه إذا كان مثل هذه المجاوزات العادية الساذجة ممنوعة باعتبارها اسرافاً، فإنّ كون مجاوزة الحدود الأساسية على المستوى البيئي -والتي قد تسبب حدوث الاختلال في التوازن البيئي - ممنوعة بطريق أولى وأكد.

تطبيقات بيئية:

وفيما يلي تطبيق للقاعدة على بعض القضايا البيئية:

(١) التعدي إلى الأراضي الرطبة .

الأراضي الرطبة (Wetlands) هي المساحات المشبعة بالمياه السطحية أو الجوفية لمدة من الزمن تجعلها تدعم حياة النباتات والحيوانات والطيور والأحياء المائية.

والتعدي إلى الأراضي الرطبة يحصل بما يلي:

- تلوئها

- تجفيفها عن طريق نزع المياه

وبما أن التعدي إليها إهدار لهذا المصدر العظيم الذي يضم ثروة سمكية وحيوانية، فهو من السرف قطعاً.

(٢) تلوئ البحر من طريق ضخ المواد الكيميائية التي تحتويها نفايات الصرف

الصحي .

(٣) الاستغلال المفرط لموارد الطبيعة.

(٤) قطع أشجار الغابات.

القاعدة الخامسة: قاعدة عدم الإلقاء في الهلكة:

يمكن أن يستدل بهذه الآية الشريفة "ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة" لاثبات حرمة تخريب البيئة، بأن يقال: إن التهلكة ليس لها حقيقة شرعية لكي يتوجب الرجوع إلى الشرع في تعيين معناها وتحديد دائرة مدلولها سعة وضيقاً وتشخيص مصاديقها ومواردها، بل يلاحظ للتهلكة الواردة في الآية ذلك المعنى العرفي الثابت لها فالمتعين الرجوع إلى العرف واللغة، وعندما نرجع إليهما نجدهما يعتبرون لها المعنى الذي يراد من كلمات مثل الهلاك وهلك وأهلك وبما أن التصرفات المدمرة للتوازن البيئي - والتي يفعلها أبناء البشر بأيديهم - تجعل الحياة عرضة للزوال القطعي، فهي تمثل أبرز مصاديق الإلقاء في الهلكة.

تطبيقات بيئية:

www.SID.ir الإكثار من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية مما يؤدي إلى

إلحاق الضرر بالخضراوات والأطعمة وإصابة الإنسان بكثير من الاضطرابات وخاصة الأمراض المعوية.

(٢) احتراق الوقود.

مما يزيد من مستوى تلوث الهواء في المناطق الحضرية.

(٣) النفايات الصناعية.

تنتج المصانع المواد الملوثة، ومثاله مصافي النفط فهي تنفث كلاً من الأمونيا والهيدروكربونات والأحماض العضوية وأكاسيد الكبريت في الجوف أو المصانع المنتجة للألومنيوم تنفث غبار الفلورايد. وهذه النفايات تساهم مساهمة كبيرة في تلوث الهواء، والمواد الملوثة لها تأثير في الإصابة بالسرطان والتهاب الرئة وانتفاخ الرئة.

(٤) رش الكيماويات .

(٥) حرائق الغابات .

(٦) حرائق المنشآت .

(٧) إطلاق وإيجاد غازات البيت الزجاجي.

غازات البيت الزجاجي هي ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والميثان والأوزون وأكسيد النيتروز والغازات العضوية مثل الكلوروفلوروكربون (CFCs)، وهي غازات تنبعث من مصادر التلوث المختلفة مثل المصانع ومحطات توليد الطاقة ووسائل النقل. وهذه الغازات تؤدي إلى ظاهرة الانحباس الحراري المؤدي إلى الإضرار بطبقة الأوزون.

القاعدة السادسة: قاعدة التنظيف:

إن التنظيف وإن لم يسبق له ذكر في الفقه كقاعدة، غير أننا عند ما نقارن بين ما ورد في الفقه ومصادره حول النظافة، وما برز كقضايا حساسة للبيئة حول التجنب عن التلوث، نتأكد من أن الإسلام طرح التنظيف كفكرة عامة ذات طابع القاعدة، وهذه دعوى تبين صحتها من خلال الالتفات إلى ما يلي:

(١) الأمر بالنظافة

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «تظفوا بكل ما استطعتم»، كما ورد عنه (صلى الله عليه وآله) أيضاً: «إن الإسلام نظيف فتظفوا، فإنه لا يدخل الجنة إلا نظيف».

(٢) اعتبار النظافة أساساً بني الإسلام عليه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله تعالى بنى الإسلام على النظافة، ولن يدخل الجنة إلا كل نظيف».

(٣) توسّع الإسلام في دائرة النظافة عند ما نلاحظ مفهوم النظافة في الإسلام نجده واسعاً إلى حدّ يستوعب موارد عدّة ومصاديق متعددة، تجمعها النظافة الهوائية والنظافة الترابية والنظافة المائية والنظافة في الجسم، وإليك النصوص التالية:

- قال رسول الله (ص): «لا تطيب السكنى إلا بثلاث: الهواء الطيب والماء الغزير العذب والأرض الخوارة»^{٣٠}.

- ملعون من فعلهن: المتغوط في ظل النزال، والمانع الماء المنتاب، وسادّ الطريق المسلوك^{٣١}.

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أنفسيتكم ولا تشبهوا باليهود تجمع الأكباء في دورهم»^{٣٢}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله يحب الناسك النظيف»^{٣٣}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «من اتخذ ثوباً فلينظفه»^{٣٤}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «يا عائشة! اغسلي هذين الثوبين، أما علمت أن الثوب يسبح، فإذا اتسخ انقطع تسبيحه»^{٣٥}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «بيت الشياطين من بيوتكم بيت العنكبوت»^{٣٦}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «طهروا هذه الأجساد طهركم الله، فإنه ليس عبد يبيت طاهراً إلا بات معه ملك في شعاره، ولا يتقلب ساعة من الليل إلا قال:

Archive of SID

اللهم اغفر لعبدك فإنه بات طاهراً»^{٣٧}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «بئس العبد القاذورة»^{٣٨}.

- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) «هلك المتقذرون»^{٣٩}.

- عن جابر بن عبد الله: أتانا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره، فقال: «أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره؟!» ورأى رجلاً آخر عليه ثياب وسخة فقال: «أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه»؟^{٤٠}

- قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لرجل شعث شعر رأسه، وسخة ثيابه، سيئة حاله: «من الدين المتعة وإظهار النعمة»^{٤١}.

- قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تبيتوا القمامة في بيوتكم وأخرجوها نهاراً، فإنها مقعد الشيطان»^{٤٢}.

- الإمام علي: «تظفوا بالماء من النتن الريح الذي يتأذى به، تعهدوا أنفسكم، فإن الله عز وجل يبغض من عباده القاذورة الذي يتأذى به من جلس إليه»^{٤٣}.

- الإمام علي عليه السلام: «النظيف من الثياب يذهب الهم والحزن، وهو طهور للصلاة»^{٤٤}.

- الإمام علي عليه السلام: «لا تؤوا التراب خلف الباب، فإنه مأوى الشيطان»^{٤٥}.

- الإمام علي عليه السلام: «نظفوا بيوتكم من حوك العنكبوت، فإن تركه في البيت يورث الفقر»^{٤٦}.

- الإمام الباقر عليه السلام: «كنس البيوت ينفي الفقر»^{٤٧}.

- الإمام الصادق عليه السلام: «غسل الإناء وكسح الفناء مجلبة للرزق»^{٤٨}.

- عن الإمام الصادق عليه السلام «قال: إن الله يحب الجمال والتجمل، ويبغض البؤس والتباؤس، فإن الله إذا أنعم على عبده نعمة أحب أن يرى عليه أثرها، قيل: كيف ذلك؟ قال: ينظف ثوبه، ويطيب ريحه، ويحصى داره، ويكنس أفئتيه»^{٤٩}.

- الإمام الرضا عليه السلام: «من أخلاق الأنبياء التنظف»^{٥٠}.

والحقيقة أن المجتمع في صدر الإسلام حيث كان ساذجاً، لم تستقرّ فيه فكرة التنظيف التي كان الإسلام يصرّ عليها ويعتبرها أساساً بني الإسلام عليه، بل كان الناس يفهمها كأمر عادي ويطبّقها على مصاديق تتناسب مع الظروف الاجتماعية آنذاك، أمّا الآن فبالإمكان أن تحتلّ هذه الفكرة داخل إطار ما استقرّ من التوجه الحساس والمهم إلى البيئة، مكانتها وأن تبرز جوهرها، فتلعب دورها الذي أرادته الإسلام لها.

تطبيقات بيئية:

أمكن تطبيق قاعدة التنظيف على الكثير من قضايا البيئة، وإليك البعض منها:

(١) الإنتاج الأنظف (Cleaner Production).

هو الاعتماد في الإنتاج الصناعي على طرق تتميز بأئها:

(أ) ينتج عنها الحد الأدنى الممكن من التلوث.

(ب) تحقق كفاءة أكبر للعملية الإنتاجية.

(ج) تشمل الإنتاج المحاصل بها استرجاع بعض المخلفات المفيدة في العملية الإنتاجية بدلاً من التخلص منها.

(د) تحقق فوائد اقتصادية كثيرة.

(٢) التحكم في تلوث الهواء (Air pollution control).

(٣) عملية التكريك (Dredging).

والتي تتمّ باستخدام كراكة في الحفر لا يصل عمق ميناء إلى مستوى معين.

(٤) الحدّ من حرق الوقود.

وحرق الوقود يلحق بالبيئة أضراراً فادحة كتلويث الهواء وكثرة الضجة وتحويل المناطق الواسعة إلى مناطق صناعية، وتلويث الأرض وتلويث المياه الجوفية ومياه

(٥) الدفن الصحي للمخلفات (Sanitary Landfilling). *Archive of SID*

هو عبارة عن عملية ملء حيز معين من الأرض بالمخلفات وتخزينها في هذا الحيز إلى أن يتم تحللها إلى المواد الأولية فيرتفع خطرهما.

للدفن الصحي أنواع كما يلي:

- الدفن الصحي للقمامة
- الدفن الصحي للمخلفات الخطرة
- الدفن الصحي للمخلفات الصناعية
- الدفن الصحي للمخلفات ذات طابع خاص.

القاعدة السابعة: قاعدة الأعمار:

إنّ هذه القاعدة، تستفاد من الآية الشريفة ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ وهي تمثل أهمّ وأوسع القواعد القابلة للتطبيق على القضايا البيئية.

وللوصول إلى الواقع المضموني لهذه القاعدة والقابلية الكامنة فيها من حيث القدرة على إجابة متطلّبات البيئة، وحل مشاكلها، ينبغي الرجوع إلى الآية وتحليل مدلولها، فنقول: إنّ هذه الآية:

أولاً: تدلّ على وجوب الإعمار؛ حيث إنّ الظاهر من الطلب المتوجه من الله سبحانه إلى الإنسان كون الطلب حاصلًا على وجه الإيجاب^{٥١}.

ثانياً: تدلّ على أنّ الذي أمر الله سبحانه هو العمران الشامل، وهذا الشمول من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: الشمولية المكانية، بمعنى شمول واستيعاب دائرة ما أمر بإعمارها لجميع سطح الكرة الأرضية، وهذا ما يستفاد من إطلاق العمران، وهذا الإطلاق يقتضي أن لا يقتصر الإنسان في إعمار الأرض على جزء خاص منها دون آخر.

الجهة الثانية: الشمولية المتمثلة في مراتب الإعمار، بمعنى شمولية الأمر بالإعمار

وهذه الشمولية أمكن إثباتها بالتمسك بعدة وجوه، وهي:

- (١) لا يوجد نص يدل على الاقتصار في الإعمار على مرتبة خاصة من غير زيادة عليها، بل يوجد العكس، وهو ما سيأتي توضيحه كوجه ثان.
- (٢) إطلاق الآية الشريفة، ونقول في توضيح ذلك: إنه كما يدل إطلاق الآية على اتساع دائرة ما أمر بإعمارها إلى ما يستوعب جميع الأرض، فكذلك يدل إطلاقها على أن كل مرتبة من مراتب إعمار الأرض داخله تحت هذا الشمول، فتعميق عملية الإعمار والتوسع فيها ليشمل ما أمكن من جميع المستويات أمر داخل في هذا الإطلاق.
- (٣) ما قيل بأن الشارع أمر بالاعتصار على المراتب البدائية للإعمار (كالكتفاء بغرس الأشجار وأمثاله)، ولم يسمح للناس بالتوسع في إعمار الأرض، والارتقاء بمستوى الاستغلال المطلوب، والاستفادة من جميع الفرص المتاحة والإمكانيات الكامنة فيها، مرفوض ومردود، إذ يعني أن المطلوب للشارع لزوم محاولة إبقاء المجتمع الانساني على سذاجته، وأنه لا يجوز للناس من دفع عجلة تطور قابليات وإمكانيات الحياة إلى الأمام.

(٤) إن أول إعمار قام الإنسان به على الأرض ارتقى به - شاء أم لم يشأ - إلى مرتبة حدثت له حاجات جديدة، وتلك الحاجات بدورها تطلبت إعماراً جديداً ومتطوراً، وبعد إنجازها ظهرت حاجات جديدة أخرى متطورة، وهي بدورها تطلبت زيادة في مستوى الإعمار وتطويره، وهذا التطور الحاصل في الإعمار أيضاً خلق مرتبة جديدة من الحاجات... وهكذا. فتصور صدور الأمر الشرعي بالتوقف في مرتبة يعني عدم مسaire الشرع مع الزمن، وكونه غافلاً عن الواقع للحياة.

الجهة الثالثة: الشمولية الزمانية: وذلك مستفاد من عموم الخطاب لكل الأجيال، فليس من خوطب بها جيل دون جيل، وعليه ليس عمران الأرض في زمان دون زمان هو المطلوب للشارع.

وإن قبلنا ذلك، نحصل على نتيجة، وهي أن العمران الذي يقوم به كل جيل، مقيد

بأن لا ينتهي إلى حرمان الأجيال القادمة من التمكن من العمران. *Archive of SID*.
 وتعبير آخر: إن الذي قد أمر الله سبحانه به في الآية المشار إليها، هو العمران المستدام، لا كل ما يطلق عليه العمران، والمقصود من العمران المستدام، ما لو حققه في زمن جيل من الأجيال، فهو لا يعدم الأرضية للأجيال التي تأتي من بعده، بل الأمر أكثر من ذلك، أي: ليس فقط يفسح المجال للأجيال القادمة في أن يقوموا بالعمران، بل يلعب دوراً إيجابياً للمستقبل، ويمهد الأرضية للقادمين في القيام بعمرانها. والعمران المستدام في واقعه هو ما يسمّى اليوم بالتنمية المستدامة، وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها هي التي تلبي حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل. إن التنمية المستدامة هي الطريق الوحيد للجمع بين متطلبات عملية رفع ومكافحة الفقر من جهة، وبين احتياجات ومتطلبات حماية البيئة ومحافظتها من التخريب من جهة أخرى. أما التنمية غير المستدامة، فهي على العكس من ذلك؛ إذ توقع الضرر بالبيئة وتسبب تلوث مواردها وتنتج مشكلات عديدة فيها.

ويمكن بالاستناد إلى هذه القاعدة إثبات ثلاثة أحكام:

- (١) وجوب القيام بالممارسات العمرانية.
 - (٢) حرمة تخريب الأرض.
 - (٣) وجوب مكافحة الظواهر والممارسات المضرّة بالبيئة والمهددة للثروات الطبيعية، كالاستغلال المفرط لموارد الطبيعة وتلويث الأجواء والأنهار والبحار وحرق الوقود وقطع أشجار الغابات وقضايا أخرى على هذا المستوى.
- ويندرج تحت ذلك عملية الحفاظ على الطبيعة، ويمكن أن نوجز محاولة الحفاظ عليها كما يلي:
- الحفاظ على الأراضي عن طريق المحافظة على الغابات و محاربة التصحر و الجفاف .
 - الحفاظ على الحياة البرية والبحرية الحيوانية والنباتية .

- الحفاظ على المياه.
- الحفاظ على الهواء .

أما صحة الاستناد إلى القاعدة لإثبات الأول (وجوب القيام بالممارسات الاعمارية) فهي واضحة ، وأما صحة الاستناد إليها لإثبات الثاني (حرمة تخريب الأرض) والثالث (وجوب مكافحة الممارسات المضرة بالبيئة والمهددة للثروات) فلاجل أننا إذا قلنا بوجوب إعمار الأرض، فلا محيص لنا عن القول بثبوت حكمين آخرين بطريق أولى، وهما هذان الحكمان المشار إليهما.

وكما هو معلوم أن كلا من هذه الأحكام الثلاثة ، تندرج تحته حكم الكثير من القضايا البيئية، غير أن الذي هو جدير بالعناية أكثر، أهمية الحكم الثالث ، إذ يتوجب علينا على أساس هذا الحكم مكافحة كل ممارسة وظاهرة توقع أضراراً على البيئة ولو على مستقبلها وعلى الأجيال القادمة بشكل جدي، وقبول ذلك يجعلنا أن نذهب إلى أكثر من مكافحة ممارسات مثل قطع الأشجار وتلويث الأجواء... وأن نكافح حتى تلك الظواهر التي تضر بالبيئة كالفقر، وعليه تبرز عملية الحد من انتشار الفقر كوظيفة شرعية على الأمة الإسلامية، لا فقط من جهة أن إزالة الفقر في حد نفسها مما قد أمر بها الشارع ، بل من جهة كون الفقر له مساس بالبيئة وذلك لما يلي:

(أ) الفقر يساهم مساهمة فعّالة في تدمير البيئة:

إنّ عدم امتلاك المجموعات الفقيرة للوسائل التكنولوجية والعلمية يجعلها تواصل حياتها من طريق الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية والتركيز على ممارسات مثل قطع أشجار الغابات و..... واستعمال الأخشاب في التدفئة والوقود وفي مثل هذه الأعمال إهدار للثروات الطبيعية والزيادة من التلوث في الأجواء والأنهار والبحار، وإهدار الثروات الطبيعية وزيادة التلوث تدمير للبيئة.

(ب) التركيز على تحصيل الفوائد المضمونة على المدى القصير .

إنّ الفقر يسبّب محاولة تركيز الإنسان على سد احتياجاته الحالية وترجيحها على

حاجاته المستقبلية، وهذه المحاولة لو استقرت فهي تخلق أجواء يندفع فيها الإنسان من جهة على التصرف الإفراطي وغير السليم في الطبيعة واستخدام غير مستديم لمواردها، ومن جهة أخرى على تقليل الإنتاجية.

الهوامش:

- ١ - أنظر: اقتصادنا ٤١١ - ٦٦٨.
- ٢ - تلخيص الحبير ٣: ٦٥، ودرر اللآلي لابن جمهور الأحسائي ٢: ٩٦ كما في المستدرک للنووي ١٧: ١١٤ والدرية في تخریج أحاديث الهداية ٢: ٢٤٦ حديث ٩٨٧ وفيه أخرجه الطبراني عن ابن عمر.
- ٣ - كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري ٢: ١٣٨ - ١٣٩.
- ٤ - تقارير المجدد الشيرازي ٤: ١١٦ - ١١٧.
- ٥ - كتاب القضاء للشيخ الآشتياني: ٩٩.
- ٦ - راجع: مسالك الأفهام، ج ٨، ص ٥٠٢ - كشف اللثام، ج ٧، ص ٦١٢.
- ٧ - روض الطالبين وعمدة المفتين / ٣ / ٣١٠.
- ٨ - جواهر الكلام، ج ٣١، ص ٣٩٧، روض الطالبين وعمدة المفتين / ٣ / ٣١٠ .
- ٩ - روض الطالبين وعمدة المفتين / ٣ / ٣١٠ ، مسالك الأفهام، ج ٨، ص ٥٠٣ و ٥٠٤ كشف اللثام، ج ٧، ص ٦١٢.
- ١٠ - روض الطالبين وعمدة المفتين / ٣ / ٣١٠.
- ١١ - اللعة دمشقية، ص ١٩١، الروضة البهية، ج ٥، ص ٤٨٦، مسالك الأفهام، ج ٨، ص ٥٠٣، روض الطالبين وعمدة المفتين / ٣ / ٣١٠.
- ١٢ - راجع: ما مر من مصادر كقواعد الأحكام، تحرير الأحكام، مسالك الأفهام والحدائق الناضرة.
- ١٣ - سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٢١، الرقم ٤٢٥٦؛ راجع: السنن الكبرى، ج ٥، ص ٢١٤.
- ١٤ - وسائل الشيعة ١١: ٤٧٨.
- ١٥ - البقرة: ٢٧٤.
- ١٦ - وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٤٧٠.
- ١٧ - وسائل الشيعة ١١: ٤٨٠.

- ١٨ - وسائل الشيعة ١١: ص ٤٨٣).
 ١٩ - وسائل الشيعة: ١١: ٤٩٥ و ٤٩٦.
 ٢٠ - وسائل الشيعة ١١: ٥٤٠.
 ٢١ - وسائل الشيعة ١١: ٥٤٠.
 ٢٢ - بحار الأنوار، ج ٦٢، ص ٦٥، ح ٢٤٤.
 ٢٣ - بحار الأنوار، ج ٦١، ص ١٧٧.
 ٢٤ - نفس المصدر.
 ٢٥ - نهج البلاغة، خطبة ٢٢٤.
 ٢٦ - نهج البلاغة: رسالة ٢٥.
 ٢٧ - سنن ابن ماجة ١: ١٤٧.
 ٢٨ - الجامع الصغير ٢: ٢٢٥، كنز العمال ٩: ٣٢٥.
 ٢٩ - وسائل الشيعة ٥: ٥١.
 ٣٠ - تحف العقول: ٣٢٠.
 ٣١ - وسائل الشيعة ١: ٣٢٥.
 ٣٢ - سنن الترمذي ٤: ١٩٨.
 ٣٣ - الجامع الصغير ١: ٢٨٨، كنز العمال ٩: ٢٧٧.
 ٣٤ - وسائل الشيعة ١٤: ٥.
 ٣٥ - كنز العمال ٩: ٢٧٨.
 ٣٦ - وسائل الشيعة ٥: ٣٢٢.
 ٣٧ - جامع أحاديث الشيعة ٢: ٢٣٣.
 ٣٨ - وسائل الشيعة ٥: ٦.
 ٣٩ - الجامع الصغير ٢: ٧١٢، كنز العمال ٣: ٤٥٥.
 ٤٠ - المجموع ٤: ٤٦٧.
 ٤١ - الكافي ٦: ٤٣٩.
 ٤٢ - وسائل الشيعة ٥: ٣١٨.
 ٤٣ - الحصال: ٦٢٠.
 ٤٤ - وسائل الشيعة ٣: ٣٤٦.
 ٤٥ - وسائل الشيعة ٥: ٣١٨.
 ٤٦ - وسائل الشيعة ٥: ٣٢٢.

- ٤٧ - وسائل الشيعة ٥: ٣١٧.
 ٤٨ - الدعوات للراوندي: ١٤٣.
 ٤٩ - وسائل الشيعة ٥: ٧.
 ٥٠ - وسائل الشيعة ٢٠: ٢٤٣.
 ٥١ - أنظر: تفسير النسفي ٢: ٣١، تفسير النيسابوري ٤: ٣١٣.